المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال فـي التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي
اعتمدت في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى 2003م

مقدمـة:

راجعت الهيئة مسيرة العمل المشترك في ضوء التكليف الصادر من المجلس الأعلى للهيئة بدراسة المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية. ورغبة منها في تقديم رؤية موضوعية حول الموضوع، رأت الهيئة أهمية إبراز الواقع الحالي في موضوع التركيبة السكانية، والصعوبات والآليات التي يمكن اقتراحها لدفع مسيرة العمل المشترك نحو الأفضل.

1 ـ الواقع الحالي:

أ ـ خصائص ديموغرافية:

لعل من أبرز ما تتسم به مجتمعات دول مجلس التعاون، الزيادة الكبيرة في السكان، نتيجة استمرار الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، وارتفاع معدلات النمو السكاني بين المواطنين. بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، وتحسن الظروف المعيشية، وانخفاض معدل الوفيات، واتساع قاعدة الهرم السكاني، وارتفاع توقعات العمر. وقد نجم عن هذه السمات، زيادة الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات والبلديات وخدمات المرافق العامة والمساكن، كما تتسم معظم مجتمعات دول مجلس التعاون، من حيث التوزيع الجغرافي للسكان، ارتفاع نسبة الحضر إلى إجمالي السكان في بعض دول المجلس، نتيجة للتطورات التنموية الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، وازدياد الهجرة بشكل كبير إلى المدن الكبيرة على حساب المناطق الريفية، بسبب توفر فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والمراكز التسويقية والترفيهية.

ب ـ القرارات الخاصة بالسكان والعمالة الوافدة:

حظي موضوع التركيبة السكانية وتوطين الوظائف والحد من العمالة الوافدة، باهتمام بالغ في مسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون. وقد اعتمد المجلس الأعلى عددا من القرارات المتعلقة بالتركيبة السكانية، وتوطين الوظائف، والعمالة الوافدة. كما صدرت قرارات وتوصيات بهذا الشأن من اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، ومن مجلس وزراء العمل والشئـون الاجتماعية، ومن لجنة التركيبة السكانية والعمالة الوافدة. وفيما يأتي بعض هذه الوثائق والقرارات:

الوثـائق العامـة:

1. وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون. أقرت من المجلس الوزاري في دورته 14، (الرياض، مارس 1985).
2. وثيقة استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2000 - 2025 أقرت من المجلس الأعلى في دورته 19، (أبوظبي، ديسمبر 1998).
3. وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون. أقرت من المجلس الأعلى في دورته 19، (أبوظبي، ديسمبر 1998).
4. اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس. في الدورة 20، (الرياض، نوفمبر 1999).
5. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (بنصوصها المتضمنة المساواة في كافة المجالات الاقتصادية بين مواطني دول المجلس، وإزالة العقبات الخاصة بانتقال العمالة، وتوحيد معايير التصنيف المهني، ووضع سياسات لزيادة مساهمة العمالة المواطنة، وترشيد استقدام العمالة الوافدة)، في الدورة 22، (مسقط، ديسمبر 2001).

قرارات المجلس الأعلى:
1. الموافقة على قرار وزراء العمل والشئون الاجتماعية بشأن المساواة بين مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بعد التوظيف. في الدورة 14 (الرياض، ديسمبر 1993).
2. المنطلقات والسياسات والخطط والإجراءات التنفيذية المقترحة من لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل لزيادة فرص توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية بين دول المجلس. في الدورة 16، (مسقط، ديسمبر 1995).
3. اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس. في الدورة 20، (الرياض، نوفمبر، 1999).
4. اعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسبة المطلوبة للتوطين في مؤسسات القطاع الحكومي، وإعطاؤهم الأولوية في العمل بعد مواطني الدولة مقر العمل والسعي إلى مساواتهم مع مواطني الدولة في المزايا والحقوق المرتبطة بالوظيفة. في الدورة 21، (المنامة، ديسمبر 2000).
5. الموافقة على التوصيات الواردة في محضر الاجتماع الأول للجنة المشتركة لدراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية. في الدورة 21، (المنامة، ديسمبر 2000).

6. الموافقة على المرئيات الواردة في دراسة وثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير / عبدالله بن عبدالعزيز بشأن توطين الوظائف. الدورة 23، (الدوحة، ديسمبر 2002).

2 ـ الصعوبات:

تلاحظ الهيئة أن بعض الخصائص الديموغرافية لمجتمعات دول المجلس، وبخاصة اتساع قاعدة الهرم السكاني بين المواطنين، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن، وازدياد نسبة العمالة الوافدة، تمثل تحديات ينبغي الاستمرار في مواجهتها، وإيجاد الحلول المناسبة للتصدي لها.

كذلك فإنه رغم صدور قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري واللجان الوزارية ذات العلاقة بالاستراتيجية السكانية وما يتبعها من موضوعات تتعلق بتوطين الوظائف والحد من العمالة الوافدة وتعديل التركيبة السكانية، إلا أن الهيئة تلاحظ ضعفا عاما على مستوى التنفيذ لبعض تلك القرارات. وذلك بسبب بعض الصعوبات، لعل من أبرزها ما يأتي:

1. استمرار المشكلات المرتبطة بالنمو السكاني، وبخاصة الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، والضغط على المرافق والخدمات، بسبب الزيادة في المعدلات الطبيعية للنمو بين السكان المواطنين، واتساع قاعدة الهرم السكاني.

2. ضعف الخطط الوطنية الخاصة ببعض دول المجلس، ونقص البرامج العملية لتنفيذ الاستراتيجية السكانية بدول المجلس والقرارات الصادرة بشأن العمالة الوافدة، باعتبار أن تزايدها يمثل خللا أساسيا في الوضع السكاني.

3. نقص القرارات (الأدوات التشريعية والتنفيذية) على مستوى كل دولة لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى.

4. عدم توفر آلية للتقويم والمراجعة المستمرة والمتابعة لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى من قرارات.

5. غياب الآلية التنسيقية للأجهزة المسئولة عن موضوع السكان وما يتعلق بها من موضوعات أخرى داخل كل دولة، لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى بهذا الخصوص.

6. ضعف الالتزام بتنفيذ بعض قرارات المجلس الأعلى.

7. عدم ربط القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى ببرمجة زمنية محددة لتفعليها.

3 ـ المرئيات:

نظراً لأهمية القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والسياسات المتعلقة بموضوع السكان، وحرصا من الهيئة على ترجمة تلك القرارات والسياسات والاستراتيجيات إلى واقع ملموس، وتهيئة الظروف المناسبة للتنفيذ، فإن الهيئة ترى إتباع الآليات التالية:

1. التعامل مع القضايا السكانية من خلال تفعيل ما جاء في الإطار العام للاستراتيجية السكانية، وبخاصة تقليل التباين في مستوى التنمية وتوازنها بين المناطق الحضرية والقروية، والحد من الهجرة نحو المدن، والعمل على توجيه الموارد الاقتصادية لمقابلة متطلبات الاستثمار، وخلق وظائف للأعداد الكبيرة من القادمين إلى سوق العمل. وكذلك العمل على تطوير الكفاءات المواطنة، من خلال تطبيق برامج رائدة في مجال التدريب وتنمية المشاريع الصغيرة.

2. إعداد خطة وطنية داخل كل دولة لتنفيذ الاستراتيجية السكانية وتطبيق القرارات الصادرة من المجلس الأعلى ذات العلاقة.

3. صدور قرارات تنفيذية على مستوى كل دولة، لتنفيذ ما صدر من المجلس الأعلى من قرارات.

4. ربط قرارات المجلس الأعلى ببرمجة زمنية محددة يمكن متابعتها وتقويمها ضماناً لتنفيذ هذه القرارات، ومواصلة المراجعة المستمرة وتقويم المستوى الذي وصل إليه حجم التنفيذ مع الإصرار على إلزامية قرارات المجلس الأعلى.

5. إيجاد آليات داخل كل دولة لمتابعة التنفيذ.

6. قيام اللجان الوزارية ذات العلاقة بتحديد برامج ونشاطات عملية لتطبيق جميع قرارات المجلس الأعلى فيما يخص الاستراتيجية السكانية والموضوعات ذات العلاقة بهذه الاستراتيجية.

7. تفعيل لجنة دراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية، ووضع خطة عمل لها ومهام محددة. تتضمن تقويم الجهود التي تنفذ على مستوى كل دولة في مجال السياسات السكانية وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.